



Date:

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢١

Ref:

الرقم: ٥/٢/١٩

السادة / أعضاء اتحاد وكلاء السيارات المحترمين ،،
تحية طيبة وبعد ،،

مذكرة حول لقاء الاتحاد مع الهيئة العامة للصناعة

تم عقد اجتماع في مقر الهيئة العامة للصناعة بتاريخ ٢٠١٩/١/١٦ في تمام الساعة ٨ مساءً في مكتب مدير عام الهيئة السيد / عبدالكريم تقي عبدالكريم ، وحضره من اتحاد وكلاء السيارات كل من السادة :

- | | |
|--------------------------------|------------------------|
| محمد فهد الغانم | نائب رئيس مجلس الإدارة |
| عادل محمد رضا بهبهاني | أمين الصندوق |
| محمد مصطفى كرم | عضو |
| محمد فهاد الدويهييس | عضو |
| لواء متقاعد يعقوب محمد الياسين | مدير عام الاتحاد |

فقد رحب مدير عام الهيئة بوفد اتحاد وكلاء السيارات ، وقد تم مناقشة المواضيع التالية :

١- القسائم الصناعية :

مناقشة آخر ما تم من قرارات حول اجتماع الاتحاد السابق مع الهيئة بخصوص أسعار القسائم الصناعية السنوية للمتر المربع في حال وجود خدمات تعتبر متطلبات أساسية في القسائم الصناعية وهي: (الشركات التمويلية - وشركات التأمين - والبنوك - وأجهزة السحب الآلي - وشركات الاتصالات والمقاهي .. إلخ) .

وبعد نقاش مستفيض مع مدير عام الهيئة أفاد بأنه قد رفع بوقت سابق للوزير المقترح المتفق عليه مع الاتحاد والذي هو بسعر (٤.٥ د.ك) للمتر مربع ، إلا



Date:

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢١

Ref:

الرقم: ٥/٢/١٩

أن الاتحاد لتاريخه وخاصة بعدما أن اجتمع مع معالي وزير التجارة والصناعة لم يصدر أي تقدم من الجانب الحكومي بهذا الشأن حيث أن السنة المالية شارفت على الانتهاء وسوف تبدأ القادمة في ٢٠١٩/٤/١.

إضافة إلى ذلك يجب أن يفهم جيداً أن الخدمات المذكورة أعلاه بلا شك سوف تكون من قبل شركات ومؤسسات ليست ملكاً لمستثمر القسيمة الرئيسي مع الهيئة ويجب في هذه الحالة أن لا تحتسب صفة وجودهم كصفة مؤجر (خاصة المقاهي)، وينعكس ذلك على رفع سعر المتر المربع على القسيمة الصناعية بالكامل.. إلخ .

فوعد مدير الهيئة بمتابعة الموضوع مع وزارة التجارة والصناعة .

من جانب آخر أوضح مدير عام الهيئة أنه تقدم بإقتراح للفتوى والتشريع بعدم احتساب الشركات الموجودة بالقوائم الصناعية لنفس المستثمر أو أحد اقاربه من الدرجة الأولى كصفة مستأجر.. ، وفي هذا السياق طلب من الاتحاد تقديم تصور قانوني حيال ذلك بعدما يزودوننا بالمراسلات بين الهيئة العامة للصناعة وإدارة الفتوى والتشريع ، وأبدى الحضور استعدادهم بالتعاون وتقديم المشورة القانونية لحل مشكلة التأجير .

كما أفاد مدير عام الهيئة بمقترح سوف يعرض على مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة بشأن تملك القوائم الصناعية لمستثمريها الحاليين وإلغاء مفهوم التأجير الحكومي للقوائم .



Date:

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢١

Ref:

الرقم: ٥/٢/١٩

٢- منطقة شرق الصناعية :

أفاد ممثلي الاتحاد أن منطقة شرق الصناعية كما تم طرح موضوعها مع معالي وزير التجارة مازالت منذ أكثر من ٢٠ عام بدون أي قرار وباقية على حالها دون الحصول على اي نوع من أنواع التراخيص التجارية علماً بأن المستثمرين لها يدفعون الإيجارات اللازمة بشأنها وليس هناك أي توجه واضح بشأنها. وعليه طالب الاتحاد بفتح مجال التراخيص التجارية وممارسة الأنشطة التجارية دون أي قيود ، ووعد مدير عام الهيئة بمخاطبة البلدية .

٣- المحول الحفاز الثلاثي :

نوقش كتاب وزارة التجارة والذي وجه للاتحاد بناء على طلب الهيئة العامة للبيئة حول إلزام موردين المركبات الجديدة والمستعملة تقديم شهادة من المصنع تثبت وجود المحول الحفاز الثلاثي في المركبة وشهادة مطابقة معايير انبعاثات المركبات الجديدة (conformity standard) للجهة ذات العلاقة . فأفاد الوفد بأن هذا الموضوع من اختصاص الهيئة العامة للصناعة وهي الجهة التنفيذية وأن من مهام الهيئة العامة للبيئة بأن توصي به فقط ، وأن الشهادات المطابقة للبيئة تصدر من المصانع منذ ١٠ سنوات وترفق مع السيارات وهي مطابقة للبيئة ، وأكد مدير عام الهيئة بصحت ما أفاده ممثلي الاتحاد .

وفي نهاية الاجتماع شكر أعضاء الوفد السيد مدير عام الهيئة على حسن استقباله لهم واهتمامه واستجابته لطلباتهم .

مدير عام الاتحاد

لواء منقاع يعقوب محمد الياسين



نسخة = للحفظ .